وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

Mohamed Boudiaf University of M'sila

Faculty of Economic Commercial and Management Science

Department of Commercial Science

موضوع تقرير تربص

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل

دراسة حالة مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر "بالمسيلة"

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة لسانس

في العلوم التجارية **تخصص: تجارة دولية**

من اعداد الطلبة: **تحت إشراف:**

– مروة هجرسي **– أ. د. سعودي نجوى**

– لويزة روان

السنة الجامعية 2022م/2023م

الشكر والتقدير

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى اشكر المولى تبارك وتعالى الذي من علينا بإنجاز هذا العمل المتواضع خدمة للعلم والمعرفة.

فنتقدم بخالص الشكر الى استاذتنا الفاضلة

" الدكتورة – سعودي نجوى "

التي تفضلت بالإشراف على هذه الدراسة منذ أن كانت مجرد فكرة حتى اكتملت في صورتها النهائية ولم تدخر جهدا في مساعدتنا بما قدمته من توجيهات زادت من قيمة الدراسة.

والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

" جزاكم الله عنا كل خير

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكوك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله ﷻ

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة الى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

الى من كللهم الله بالهيبة والوقار الى من علمونا العطاء بدون انتظار الى من نحمل اسمهم بكل افتخار

نرجو من الله ان يمد في أعمارهم ليروا ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وسيبقى كلامكم نجوما نهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد

الوالدين الكريمين

إلى كل العائلة، الأصدقاء، الأحباب، إلى كل من آمن بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد نبيا ورسولا إلى كل من فتح هذه الرسالة وتصفح أوراقها بعدي وأرجو أن تبقى صدقة جارية

الملخص

أصبح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الخصائص التي تتمتع بها وما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل، وما تحققه من تعظيم في القيمة المضافة وزيادة حجم الاستثمار، غير أنها تواجه العديد من المخاطر والمشاكل التي تحد من قدرتها، ونجد في مقدمتها مشكل التمويل، فنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بتوفير مصادر التمويل الملائمة والتسيير المحكم لمختلف العناصر الداخلية والخارجية المتعلقة بأنشطتها، وتختلف مصادر التمويل وتتعدد من مؤسسة الى أخرى وذلك حسب الحاجة والقدرة على توفيرها، وعلى هذا تم إنشاء هيئات وبرامج قصد مساعدتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومن خلال وقوفنا على دراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا حضنا ان:

- مشكلة التمويل تعتبر أولى أهم المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من بساطة وقلة حجم رأس المال.
- لكل مصدر تمويلي خصائه المميزة التي قد تجعله مصدرا ملائما.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار المتنبي للطباعة والنشر.

Summary:

Small and medium enterprises play a major role in achieving economic development, through the characteristics that they enjoyed with and its contribution in providing job opportunities, and what they achieve in terms of maximizing the added value and increasing the volume of investment, but they face many risks and problems that limit their ability, find the financing problem. The success of small and medium enterprises is linked to the provision of appropriate funding sources and the management of the various internal and external elements related to their activities. Funding sources differ and are multiple from one enterprise to another, depending on the need and the ability

to provide them. Accordingly, bodies and programs have been established in order to help them to achieve the desired goals.

Key words: small and medium enterprises, financing small and medium enterprises, Dar elmoutanabi.

www.psdgraphics.com

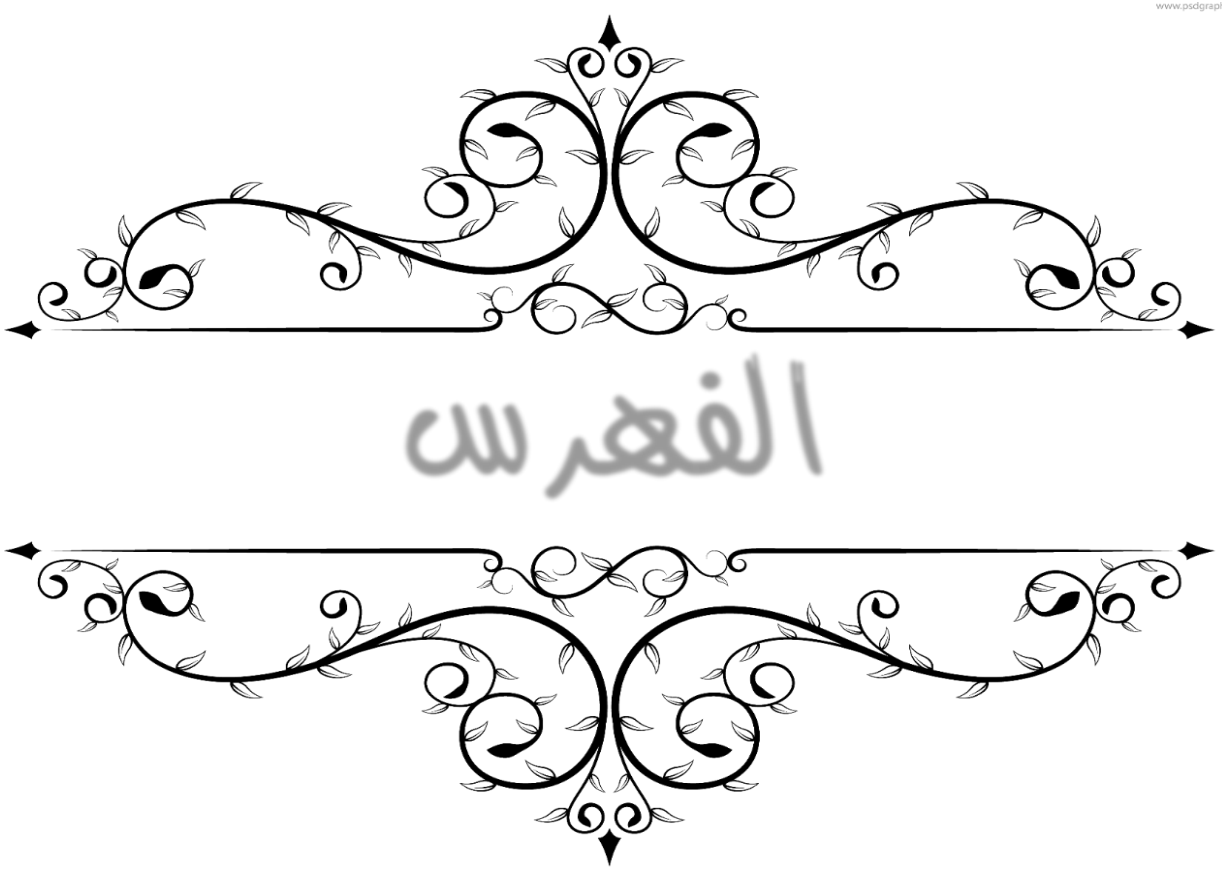

العنوان	رقم الصفحة
واجهة تقرير التربص	
بسملة	
كلمة الشكر	
إهداء	
ملخص	
مقدمة	03-02-01
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	04
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10-09-08-07-06-05
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11-10
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات (الصغيرة والمتوسطة) والمشاكل التي تواجهها	11
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
خلاصة الفصل الأول	13
الفصل الثاني: آليات تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
تمهيد	15
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل ومصادره	15
المطلب الأول: ماهية التمويل	16-15
المطلب الثاني: أهمية التمويل	17
المبحث الثاني: مصادر تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الأول: مصادر التمويل التقليدية	17

الفهرس

المطلب الثاني: مصادر التمويل الحديثة	18
خلاصة الفصل الثاني	19
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر بالمسيلة "	20
تمهيد	21
المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة	22
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	23-22
المطلب الثاني: أهداف وخدمات المؤسسة محل الدراسة	24
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة	25
المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسة محل الدراسة والمشاكل التي تواجهها	27
المطلب الأول: مصادر تمويل مؤسسة محل الدراسة	30-29-28-27
المطلب الثاني: مشاكل التي تواجه مؤسسة محل الدراسة	32-31
خلاصة الفصل الثالث	32
الخاتمة	36-35
قائمة المراجع	39-38
قائمة الملاحق	41

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لدار المتنبي للطباعة والنشر	(26)
02	أنواع التمويل الذاتي لدار المتنبي للطباعة والنشر	(29)

مقدمة

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الوقت الراهن باعتبارها عصب الاقتصاد، وكذا البديل التنموي الجديد الذي استفادت منه كثيرا الدول المتقدمة في هذا المجال وقطعت فيه شوطا كبيرا ليأتي دور الدول النامية للتفطن لهذا القطاع الحساس والنهوض به من أجل دفع عجلة التنمية، لذلك اتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية، وحتى تقوم هذه المؤسسات بدورها التنموي المرجو منها، لا بد عليها من مواجهة أهم العقبات التي تتعرض لها والتي تتمثل في عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لإنشائها أو لاستمرارها.

اذن فمشكل التمويل يعد أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأصحابها عادة ما يكونوا من المهنيين الصغار ولا تتوافر لديهم المدخرات المالية الكافية التي تمكنهم من انشاء مؤسساتهم الخاصة، ومن جانب اخر وجب تدعيم هذه المؤسسات ماليا وبطرق متعددة ووسائل مختلفة حيث أنه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة كلما تيسرت شروط الحصول عليها.

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن معالجة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال طرح الاشكال الاتي:

- ماهي الآلية الملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وانطلاقا من هذا الإشكال المطروح بعض الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ ماهي أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ لماذا تعاني هذه المؤسسات من ضعف التمويل؟

فرضيات الدراسة:

من أجل تحليل الإشكالية والإجابة عن الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات الاتية:

- يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى فكل دولة تعتمد على معيار محدد لتحديد مفهومها
- هناك عدة مصادر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب نشاطها ويعتبر التمويل الذاتي والبنكي من أهم هذه المصادر

– تعاني المؤسسات من نقص المرافقة المالية لها خاصة من طرف الهيئات التي وضعتها الدولة لإنعاش هذا القطاع

الأسباب الشخصية لاختيار الموضوع:

–الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع باعتباره يخص الجانب التمويلي والذي هو ضمن تخصصنا

–التفكير في انشاء مؤسسة صغيرة مستقبلا

–معرفة مدى تطابق الجانب النظري بالجانب التطبيقي

الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع:

–اكتساب الموضوع أهمية كبيرة في كونه المحرك الرئيسي للتنمية

– حداثة القطاع وتزايد الاهتمام به خلال الفترة الأخيرة

أهمية الدراسة:

– لقلة المواضيع التي تناولت مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة

–أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انتعاش الاقتصاد

– نظرا للخصوصيات التي يتميز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان مشكلة التمويل تبقى عقبة الأولى التي تواجهها المؤسسات

– محاولة تشكيل رصيد علمي يساهم في اثراء الموضوع بمختلف جوانبه

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على النقاط التالية:

–التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها وأهميتها

–اقتراح مجموعة من الحلول لمشاكل التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– صيغ التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– التعرف على مشاكل وعقبات التمويل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المنهج المتبع في الدراسة:

لقد اعتمدنا في بحثنا على منهجين الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، وذلك لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، والأدوات المستخدمة: الملاحظة والمقابلة.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

تمهيد:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية حيث أضحى أساسيا في الكثير من اقتصاديات الدول وخاصة المتقدمة منها، ويعد من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، ذلك لكونه منطلقا أساسيا لزيادة الإنتاجية والمساهمة في الناتج الوطني لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى يساعد في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة ،وعلى ضوء هذا ارتأينا خلال هذا الفصل التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعوامل صعوبة تعريفها، بالإضافة الى الخصائص التي تتميز بها، وصولا الى المشاكل والصعوبات التي تواجهها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التطرق إلى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد بعض المفاهيم من أجل توضيح معالمها، حيث تختلف الآراء حول وجود تعريف شامل ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويختلف هذا التعريف من دولة لأخرى حسب إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا مكانتها في الاقتصاد العالمي، لذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التطرق لخصائص وأشكال هذه المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وسنتطرق بالدراسة في هذا الجزء إلى صعوبات تحديد المفهوم وإلى القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات، ثم نستخلص جملة من المعايير التي يتخذها مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نحاول ذكر التعاريف المطبقة في بعض البلدان المتقدمة والنامية ومن بينها التعريف المعتمد في الجزائر.

الفرع الأول: عوامل صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد مفهوم موحد ويكون مقبولا ومرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد جدلا في الفكر الاقتصادي ويكمن أساسا في تحديد بينها وبين المؤسسات الكبيرة نظرا للتداخل الموجود بينها ويمكن تناولها فيما يلي:

1-1 عوامل اقتصادية وتضم ما يلي:

أ – التباين في النمو الاقتصادي:

اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وايضا وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات، ووحدات اقتصادية).

فالمؤسسة الصغيرة في اليابان، أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية.
لذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر تبعا لتباين درجة النمو الاقتصادي.

ب – نوع النشاط الاقتصادي:

عند المقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد أن بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأسمالية أقل من قطاعات أخرى وبالتالي يقل عنصر العمل بها، على سبيل المثال، مؤسسات تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حين تصنف كمؤسسة صغيرة في قطاعات صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي، إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال.

ج- تعدد فروع النشاط الاقتصادي:

تختلف كل مؤسسة حسبة فروع النشاط الذي تنتمي إليه، وذلك اين قسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية الاستخراجية ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية، من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية أو الخشب ومنتجاته، تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في صناعة السيارات تختلف عن مؤسسة اخرى عن الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة (حجاوي، 2001).

2-1 عوامل سياسية:

يمكن هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبيان حدودها والتمييز بين المؤسسات حسب رؤيات واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية، كما يمكن من خلاله معرفة مدى اهتمام الدولة

ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدات التي تقدمها لها لتقليل الصعوبات التي تواجهها.

1-3 عوامل تقنية:

يتمثل في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحينما تكون المؤسسة أكثر قابلية للاندماج. يؤدي هذا إلى توحد مركز عملية الإنتاج وعليه يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر، وحينما تكون العملية الإنتاجية موزعة على عدد كبير من المؤسسات، فإن هذا يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الفرع الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أغلب الدراسات والبحوث التي تمت فيما يتعلق بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة الاعتماد على مختلف المعايير والمؤشرات بغية تحديد ماهية هذه المؤسسات، ويمكن أن نميز بين نوعين من المعايير للتفرقة بين هذا الصنف من المؤسسات وبين المؤسسات الكبيرة وهما (سميرة، 2006):

أ – المعايير الكمية: باستنادنا الى هذه المعايير في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لابد من الوقوف على أهمها والخاصة بتحديد الحجم، حيث يمكن تقسيمها إلى مؤشرات تقنية واقتصادية تشمل:

1) عدد العمال
2) حجم النتاج
3) القيمة المضافة
4) حجم الطاقة المستعملة
5) التركيب العضوي لراس المال
6) رأس مال المستثمر
7) رقم الاعمال

غير أن العمل بهذه المعايير يطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها، على مختلف الانشطة الاقتصادية، ومع هذا يبقى المعيار السائد غالبا هو عدد العمال، على أساس أنه سهل التوفير.

ب – المعايير النوعية:

لتحديد هذه المعايير بدقة، نعتمد على ما ورد في كتاب، حيث رأى أن أي مؤسسة يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة، إذا توفرت فيها خاصيتين من الخصائص التالية على الأقل:

– استقلالية الإدارة، وعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة

–تعود ملكية المؤسسة أو رأس مالها لفرد أو لمجموعة أفراد

–تمارس المؤسسة نشاطها محليا إلا أن احتياجها إلى الأسواق يمكن ان يمتد خارجيا

–تعتبر المؤسسة صغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة الحجم تمارس ذات النشاط

الفرع الثالث: تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول، لذلك سنحاول ضمن هذا الفرع إبراز المفاهيم المختلفة بين الدول (عمران، 2006_2007، صفحة 03)

- **تعريف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

قام الاتحاد الاوروبي بإصدار التعريف عام 1996، متضمنا في توصيات المفوضية بتاريخ 03 أفريل 1996 بشأن تعريف المؤسسات، مقدمة التوصيات تفسر السبب الذي وضع من أجله التعريف، والذي تمثل على سبيل المثال في البرامج الموجهة، وناقشت المقدمة كذلك الكيفية التي تم بها التوصل الى التعريف المقترح الذي يستخدم عدد العمال، المبيعات السنوية أو إجمالي الأصول كمعيار للاستقلالية، وعليه جاء التعريف على النحو التالي (نصر، 2011_2012، صفحة 15):

_ المؤسسة المصغرة: تضم أقل من 10 عمال

_ المؤسسة الصغيرة: تضم أقل من 50 عامل

_ المؤسسة المتوسطة: تضم أكثر من 50 عامل وأقل من 250 عامل

ومعيار استقلالية المؤسسة موحد بالنسبة لجميع المؤسسات، ويتمثل في امتلاك المؤسسة من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص، وألا يكون من بين الملاك مؤسسات لها حقوق تصويت بنسبة 25 بالمائة أو أكثر.

- **تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

لقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الإتحاد الأوروبي، وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، ويتلخص تعريف الجزائر لهذه الأخيرة في القانون رقم 01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل ثم تأتي بعد ذلك المواد 7،6،5 لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها. تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

- تشغل من 1 الى 250 شخصا
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، تستوفي معايير الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرع الرابع: الأشكال القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: حسب المعيار القانوني

1- مؤسسات فردية : مؤسسات يملكها ويديرها فرد واحد حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح، وهو المسؤول على جميع الالتزامات وديون المؤسسة

2 - الشركات : هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى أكثر من شخص وتنقسم إلى :

*شركات الأشخاص: تقوم على الاعتبار الشخصي أي تعود ملكيتها إلى عدد من الأشخاص، وهي تشمل شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات المحاصة.

*شركات الأموال: لا أثر للاعتبار الشخصي فيها، بمعنى السعي نحو تحقيق أكبر قدر من الأموال، ورأس مالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول، وتنقسم إلى شركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة

*شركات التضامن: إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية أو تختلف في القيمة من شريك إلى اخر، حيث يكون المتعاملون فيها متضامنين في التزامات الشركة اتجاه الغير.

ثانيا: حسب طبيعة ملكيتها

1/ مؤسسات عامة : مؤسسة تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين التصرف فيها

2/ مؤسسات خاصة : يقصد بها تلك المؤسسة التي تقوم في المقام الأول من الاعتبار على فكرة الملكية الخاصة.

3/ مؤسسات مختلطة : هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص. (دادي، 1998، صفحة 11)

ثالثا: حسب طبيعة النشاط

1/ مؤسسات صناعية : تتكون من مؤسسات الصناعات الثقيلة والاستخراجية ومؤسسات الصناعات التحويلية والخفيفة

2/ مؤسسات فلاحية : تركز على زيادة إنتاجية الأراضي واستصلاحها

3/ مؤسسات المقاولة : تعتبر المقاولة من الباطن أهم أشكال التكامل الصناعي

رابعا: حسب طبيعة التوجه

1/ المؤسسات العائلية : هي التي تتخذ موضع إقامتها وتتكون في الغالب على مساهمات أفراد العائلة، ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة

2/ المؤسسات التقليدية : يقترب هذا النوع كثيرا من النوع السابق، لأنها تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

3/ المؤسسات المتطورة وشبه متطورة : يتميز هذا النوع باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية انتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة (الصخري، 2003).

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثمة مجموعة خصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنعرضها فيما يلي (فريحة، 2014_2015):

- وجود سوق محدود وغير مميز من المستهلكين مما يسمح بمعرفة عادات الشراء وأنماط الاستهلاك وبالتالي تغطية السوق
- نقص حجم القوى العاملة وإمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة
- عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل في المشروعات الصغيرة
- وجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة
- وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في الانجاز، وتحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح

- القدرة على تغيير تركيب القوة العاملة أو سياسات الانتاج أو التسويق أو التمويل، ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد مما يساعد على تجاوز العقبات الاقتصادية
- القدرة عل إشباع حاجات العديد من المشترين وفي مناطق بعيدة من السوق
- التجديد والابتكار وتميز السلع والتعبئة والتغليف بالسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل قد ينافس في المشروعات الكبيرة أحيانا
- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع (نجار، 1996).

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية، ومساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

1 / الأهمية الاجتماعية :

_ تغطي جزء كبيرا من احتياجات السوق المحلي

_ تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة

_ تشارك في حل مشكل البطالة، حيث أنها تستوعب القطاع الأكثر من العمالة في مختلف المجتمعات

_ تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع

_ التخفيف من المشكلات الاجتماعية

_ إشباع رغبات واحتياج الأفراد (خوني و حساني ، 2008)

2 / الأهمية الاقتصادية : تتبلور فيما يلي (الحميد، 2009):

_ تساعد في تضييق الفجوة في مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة

_ تساعد في تحقيق التوازن الاقتصادي الأفضل

_استخدام التكنولوجيا الملائمة

_ تنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية وهيكل التوزيع

_ تساعد في خلق فرص منتجة للعديد من المهارات والكفاءات

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم احتلال المؤسسات مكانة متميزة في مختلف الاقتصاديات العالمية، الا أنها مازالت قطاعا هشا، وهذا بسبب العديد من المشاكل التي تعيق تطور هذه المؤسسات في الجزائر، ويمكن إبرازها فيما يلي:

أولا: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعبر التمويل عن أهم مشكلة تقف كعائق أمام إنشاء أو توسيع أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة، ذلك أن ما تمتاز به هذه المؤسسات هو ضالة رؤوس الأموال الخاصة، الشيء الذي لم يمكنها من الضمانات وما تفرضه من فوائد مرتفعة على أصحاب هذه المؤسسات (عمران، 2006_2007)

في أحيان كثيرة تعزف المؤسسات المالية عن إقراض المشروعات الصغيرة لارتفاع درجة المخاطرة، وبالتالي مطالبة أصحاب المشروعات بضمانات كبيرة قد لا تتوفر لديهم ارتفاع درجة المخاطرة، مما يجعل أصحاب هذه المشروعات يترددون في قبول مثل تلك القروض بتلك الشروط المجحفة.

ثانيا: مشاكل إدارية

تعتبر الادارة العلمية مفتاح نجاح العملية الصناعية فتوافر القدرة الادارية والتنظيمية هي حجر الأساس في نجاح أي مشروع، ومن هنا نجد أن المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة هي ما تعانيه من قصور شديد في الخبرات الادارية والتنظيمية، حيث أن هذه الصناعات تسودها في أغلب الأحيان الادارة العائلية والادارة الفردية.

ثالثا: مشاكل الضرائب والتأمينات

على الرغم من الدور الذي تلعبه التحفيزات الضريبية في تنمية وتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه الاخيرة خاصة في الدول النامية، لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي. هذا بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية التي تمثل هي الأخرى التزامات وأعباء ثابتة بالنسبة لهذه المؤسسات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة التي تصب في خانة التهرب الضريبي. إن هذه الاخيرة هي الأكثر التزاما بتسديد التزاماتها الجبائية، فحسب دراسة قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بالضريبة على الدخل والأرباح، وجدت أنها تسدد من طرف 92% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (علجية، 2016_2017).

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا وجود مجموعة من تعاريف للمؤسسات في عدد من بلدان العالم، فلكل معيار لتعريفها، ويختلف التعريف حسب ظروف كل بلد، ومن هنا ظهر لنا بوضوح وجود صعوبات في إعطاء تعريف موحد لها، كما استخلصنا أنها تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأسمالها، كما أن لها أهمية كبرى في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، من خلق مناصب شغل ودفع لعجلة التنمية، إلا أنها مع هذا تواجه عقبات ومشاكل بالدرجة الأولى تمويلية، إدارية تحد من أدائها.

الفصل الثاني

آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يلعب التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، إذ يعد العصب الرئيسي الذي يمد القطاع الاقتصادي بالأموال اللازمة لتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد. كما أنه يعتبر من أهم عوامل قيام المؤسسة وتطورها، كذلك يعتبر من أهم القرارات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يحمل من صعوبات في البحث عن المصادر اللازمة وتخصيصها وتوزيعها على مختلف أوجه النشاط داخل المؤسسة. وتختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المرحلة التي تمر بها، سواء كانت هذه المصادر ذاتية وهي تعتبر مصادر داخلية للمؤسسة، إضافة الى المصادر الخارجية، وعلى هذا الأساس قمنا بوضع مبحثين

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل ومصادره

المطلب الأول: ماهية التمويل

الفرع الأول: مفهوم التمويل

عرفه محمد الناشد "أنه مجموع وسائل الاقتراض أو العمليات التي تستطيع المؤسسة من خلالها تلبية حاجياتها من رؤوس أموال لدفع أو تطوير مشروع ما، حيث تضمن التمويل جميع قرارات الادارة المالية لجعل استخدام الاموال استخداما اقتصاديا، بما في ذلك الاستخدامات البديلة ودراسة تكلفة المصادر المتاحة والنظر الى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن الأعمال الأخرى كالإنتاج والتسويق " (الناشد، 1998).

يعرفه هيثم محمد الزغبي بأنه " البحث على الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيارات وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها، بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة " (الزغبي، 2000).

هو عبارة عن توفير المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطوير مشروع عام أو خاص، والتمويل يشمل أيضا تلك القرارات التي تستخدمها الادارة من أجل توظيف الأموال توظيفا اقتصاديا بالنظرة الكلية في أعمال المشروع، وبالتالي هي توفير للأموال والتنسيق في القرارات والأعمال في البعد الاقتصادي. وقد يكون الغرض من التمويل التسيير أي العمل والمحافظة على القدرة الانتاجية للمؤسسة المستفيدة من التمويل أي ضمان السير العادي لها (الزبيري، 1988).

يقصد بالتمويل تشكيلة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة بهدف تمويل استثماراتها، ومن ثم فإنها تضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم (ابراهيم، 1998).

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل هو المصدر الرئيسي للمؤسسات من أجل توفير الموارد ورؤوس الأموال التي تنشط عمل هذه المؤسسات.

الفرع الثاني: وظيفة التمويل

تتفق أهمية وحجم الوظيفة المالية إلى حد كبير على حجم المؤسسات، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمارس هذه الوظيفة بصفة عامة من خلال الادارة، بينما تزداد أهمية هذه الوظيفة مع نمو المؤسسة، وبذلك تبرز الادارة المالية كوحدة متنقلة ذات علاقة مباشرة برئيس الادارة من خلال القطاع المالي، الوظيفة المالية ضرورية وبصفة خاصة في ظل الحاجة الكبيرة من المؤسسات، فقد تستند هذه الوظيفة إلى الادارة المحاسبية كما في المؤسسات الصغيرة، أو تستند إلى إدارة مستقلة وهي الادارة المالية كما في المؤسسات الكبيرة (حنفي، أساسيات التمويل والادارة المالية، 2007).

الفرع الثالث: أشكال التمويل

للتمويل أشكال كثيرة نذكر منها:

- **التمويل من حيث المدة:**

تمويل قصير الأجل: هو تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة قصيرة ويستخدم لتمويل الاحتياجات المالية المؤقتة.

تمويل متوسط الأجل: هو التمويل الذي يمتد ما بين السنة والعشر سنوات، حيث تلجأ المؤسسات إلى التمويل متوسط الاجل إلى جانب التمويل التمويل القصير الاجل

تمويل طويل الأجل: مثل قروض بنكية، سندات .... إلخ، وتكون مدتها أكثر من عشر سنوات، من أهم أنواعها الاسهم العادية والممتازة، والقروض طويلة الأجل (توفيق، اساسيات ادارة مالية، دون ذكر السنة) .

- **التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:**

تمويل ذاتي (تمويل داخلي): هو عنصر من عناصر التقييم، وهو عبارة عن مفهوم بين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها، وللأخير خصائص نذكر منها:

_ وسيلة لتقييم مردودية المؤسسة

_ يعتبر مورد هام لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمويل خارجي: مصدره خارج المؤسسة بعيدا عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي، التمويل التجاري .... إلخ (لطرش، 2003).

المطلب الثاني: أهمية التمويل

تأتي أهمية التمويل من الحاجة للأموال وتزداد أهمية ووظيفة التمويل بزيادة الحاجة إلى التمويل وتنقص بنقصان الحاجة اليه، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:

- تحرير الأموال والموارد الأولية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها
- ساهم في إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها تزيد التنمية الوطنية
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية
- ساهم في بناء اقتصاديات الدول وخروجها من أزمة المديونية
- ساهم في تحسين الوضع الاجتماعي خاصة بالنسبة للدول النامية
- وسيلة سريعة لخروج المؤسسات من حالة العجز المالي (كنجو، 1997)
- مواجهة مشكل البطالة وخلق وتوفير فرص العمل
- تفعيل مشاركة المرأة (توفيق)
- يعتبر التمويل بمثابة الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة والتي تحقق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة (نعيمة، 2020/2019)

وفي الاخير نستخلص أن أهمية التمويل تظهر من خلال أهمية وضرورة توفر رأس المال اللازم للعمليات والانشطة الانتاجية، سواء كانت العملية تتم بطابع موسمي أو تتسم بطابع استراتيجي طويل الأمد يتعلق بتواجد المنشأة الاقتصادية في ساحة المنافسة.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يطلق على مصادر التمويل ب "الهيكل المالي "، لأن التمويل أساس ممارسة أي نشاط وتبعا لتعدد مصادر التمويل، تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر مختلفة لتمويل نشاطاتها سواء كانت بالأموال الخاصة أو عن طريق الديون، ويختلف كل مصدر حسب النوع والشروط والتوقيت ونصنفها إلى ما يلي:

المطلب الأول: المصادر التقليدية

- تمويل داخلي للمؤسسة (الذاتي): عبارة عن مجموع مصادر التمويل الداخلية التي خلقتها المؤسسة
- لنفسها وأعيد توظيفها، قصد زيادة طاقتها الانتاجية، أو مواجهة عجز مالي وقعت فيه المؤسسة

عناصره: أموال خاصة، أرباح محتجزة، الإهتلاكات، المؤونات، المخصصات

من مزاياه: يزيد في رأس المال الخاص للمنشأة ويجنبها الوقوع في أزمات السيولة الطارئة أو الناتجة عن زيادة الأعباء الثابتة كتسديد الفوائد ورفع القدرة المالية للمؤسسة

- التمويل الخارجي (بواسطة القروض البنكية): حيث تعتبر البنوك التجارية مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- التمويل الخارجي (بواسطة الائتمان التجاري): هو أحد أنواع تمويل قصير الأجل، تحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة أو المواد الأولية. تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم كفاية رأس المال العامل لمواجهة الاحتياجات الجارية (حنفي، 2001)

المطلب الثاني: المصادر الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعني كل المصادر المتوفرة لدى الدول المتقدمة وتستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنها نادرة الوجود في الدول النامية، رغم أهميتها في تمويل هذا الصنف من المشاريع.

هنالك تشكيلة واسعة ومتنوعة لمصادر التمويل، تستجيب لمختلف مستويات نمو المشاريع سواء كانت قروض مصغرة أو دعم مادي حكومي وكل أنماط التمويل المتطورة.

نجد أهمها:

1. **التمويل التأجيري:** هو اتفاق بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الاخر، مقابل دفعات زمنية محددة (بلعيد، 29/04/2002) .

من أهم مزاياه بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه مصدر لتمويل الأصول الرأسمالية، يعطي المستأجر الشعور بالملكية لأصل المستأجر.

2. التمويل بنظام حاضنات الأعمال: هي مؤسسات قائمة بذاتها، هي أداة فعالة في حكم وتنمية المؤسسات كونها لا تكتفي بتوفير الدعم المالي فقط، بل توفر بالإضافة إلى ذلك دعما في مختلف النواحي التي غالبا ما تتسبب في زوال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (رحيم، 2003).

3. التمويل بعقد الفاتورة: هو عقد تحل بمقتضاه شركة متخصصة تسمى الوسيط محل زبونها المسمى المنتمي، عندما يسدد فورا لهذا الأخير المبلغ التام لفاتورة لأجل محدد ناتج عن عقد، وتتكفل بتبعية عدم التسديد وذلك مقابل أجر.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر قرار التمويل واحد من أهم القرارات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تحمله من صعوبات في البحث عن مصادرها التمويلية اللازمة من جهة، وتخصيصها وتوزيعها على مختلف أوجه النشاطات في المتوسطة من جهة أخرى، ومن خلال هذا الفصل تمكنا من استنتاج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي أمام مجموعة متنوعة من الوسائل التمويلية سواء تقليدية أو حديثة.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر "بالمسيلة"

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسة محل الدراسة والمشاكل التي تواجهها

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها وجب علينا الخوض في هذه الدراسة التطبيقية لاكتشاف مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي إطار توطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد مم الأولويات، قمنا بدراسة تطبيقية لمؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر "بالمسيلة"، كونها تصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر "بالمسيلة"، وتوضيح العناصر التي تم ذكرها في الجانب النظري وذلك بالاعتماد على منهج دراسة حالة، وبناء على هذا تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

*المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

*المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسة محل الدراسة والمشاكل التي تواجهها

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

بعد معرفة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، سنتطرق الآن الى تقديم مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر بالمسيلة التي استقبلتنا وكانت موضع تربصنا التطبيقي سنتناول في هذا المبحث نشأة المؤسسة والتعرف على مختلف خدماتها إضافة الى معرفة مصادر تمويلها، وذلك باستخدامنا للأدوات التالية: المقابلة والملاحظة

وصف الأدوات:

- **1 المقابلة:** هي عبارة عن لقاء يحدث فيما بين الباحث والمبحوث يتم فيه إلقاء مجموعة من الأسئلة، ومن ثم التعرف على الإجابات فيما يخص البحث العلمي.
- **2 الملاحظة:** هي عبارة استخدام حواس الباحث العلمي سواء الرؤية أو السمع؛ من أجل التعرف على كينونة مشكلة أو ظاهرة معينة ومتابعتها بشكل دقيق.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

1- لمحة عن مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر "المسيلة"

تعتبر مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر مؤسسة علمية ثقافية، تعنى بطباعة ونشر الكتب والأبحاث العلمية الرصينة في مختلف التخصصات والمستويات العلمية. تأسست بتاريخ 2021/03/09، يقع مقرها الاجتماعي بالمخطط الخصوصي للتعاونية العقارية الشيخ المقراني، حي اشبيليا، ولاية المسيلة. تقوم دار المتنبي بنشر مختلف المؤلفات على أساس النظام القياسي الدولي (International Standard Book Numbers)لترقيم الكتب وفق التسلسل: ISBN :978-9931

2 - تطور دار المتنبي للطباعة والنشر "المسيلة"

بالرغم من حداثة تأسيس دار المتنبي للطباعة والنشر (مارس 2021)، إلا أنها وبالنظر لتسخيرها لمختلف الإمكانيات اللازمة لخدمة المؤلف والقارئ، فقد تطور عملها لتتمكن من نيل ثقة زبائنها في كل الولايات الجزائرية من حيث النشر والتوزيع.

3 – المبادئ التي ترتكز عليها مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر "المسيلة "

تقوم المؤسسة على مجموعة من المبادئ من أجل القيام بمهامها على أحسن وجه والتي تتمثل فيما يلي: (معلومات مقدمة من طرف المؤسسة، 2023)

- الأولوية للمؤلف والقارئ
- ضمان جودة العمل المنشور من حيث التصميم والتحرير والطباعة
- التسويق على أساس علمي مدروس بالارتكاز على: منتج مطلوب، سعر تنافسي، ترويج مناسب، توزيع سريع
- الشراكة والتعاون مع الأطراف ذات العلاقة بنشاط الطباعة والنشر في ظل الالتزام بأخلاقيات المهنة
- حماية حقوق الملكية الفكرية للمؤسسة والمؤلفين على حد سواء

المطلب لثاني: أهداف وخدمات المؤسسة محل الدراسة

تقوم مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر بتطبيق استراتيجيات، لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1- بالنسبة القارئ والمطالع: توفير منتجات علمية وأدبية حديثة

- في مختلف التخصصات؛
- في كل المستويات؛
- تلبي وتشبع حاجة القارئ والمطالع

2- بالنسبة للمؤلفين:

- تدقيق الأعمال العلمية قبل الشراء
- اخراج العمل بالشكل والتصميم المناسب
- طباعة المنتجات العلمية والأدبية بجودة عالية وفق باقة من العروض المتنوعة
- نشر المنتجات العلمية والأدبية والعمل على تسويقها بطريقة حديثة وفعالة

3- بالنسبة للمكتبة الوطنية:

تولي دار المتنبي أهمية كبيرة للسير وفق الأهداف العامة للنشاط العلمي والثقافي، عن طريق المساهمة الفعالة في اثراء المكتبة الوطنية بالمنشورات العلمية والأدبية الرصينة

4- بالنسبة للمحيط الاقتصادي والاجتماعي:

تسعى المؤسسة إلى مرافقة ودعم المجهودات العلمية والأدبية ذات النفع العام للمجتمع، وفي هذا الإطار شاركت المؤسسة في العديد من النشاطات والندوات والمعارض ذات العلاقة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

للمؤسسة هيكل تنظيمي مرن قابل للتطور والتعديل وفق ما تقتضيه أهدافها، إلا أنه وبصورة عامة يمكن تقسيمه وظيفيا إلى:

1/ مدير المؤسسة:

هو الممثل الرئيسي للمؤسسة، يتولى مهمة إدارة الشؤون العامة للمؤسسة ويعمل على توفير مختلف المتطلبات والموارد لاسيما البشرية منها والمادية اللازمة لخدمة زبائنها

2/ وظيفة التسويق:

تقوم بعدة نشاطات من أهمها الاتصال بالزبائن ومختلف الأطراف الخارجية، دراسة السوق، التصميم وفق العنوان المنشور والفئة المستهدفة

3/ وظيفة الإنتاج:

حيث تتجهز المؤسسة بمعدات حديثة تم اقتناؤها بهدف طباعة منشورات تنافسية وذات جودة عالية

4/ الوظيفة المالية:

حيث تعمل على إدارة الشؤون المالية للمؤسسة (التمويل، الاستثمار)، بالإضافة إلى معالجة مختلف العمليات المالية اليومية الروتينية

5/ وظيفة التخزين:

تتولى إدارة كل من مخزون المنتجات ومخزون المواد الأولية ومعدات الصيانة والإصلاح

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لدار المتنبي للطباعة والنشر "المسيلة"

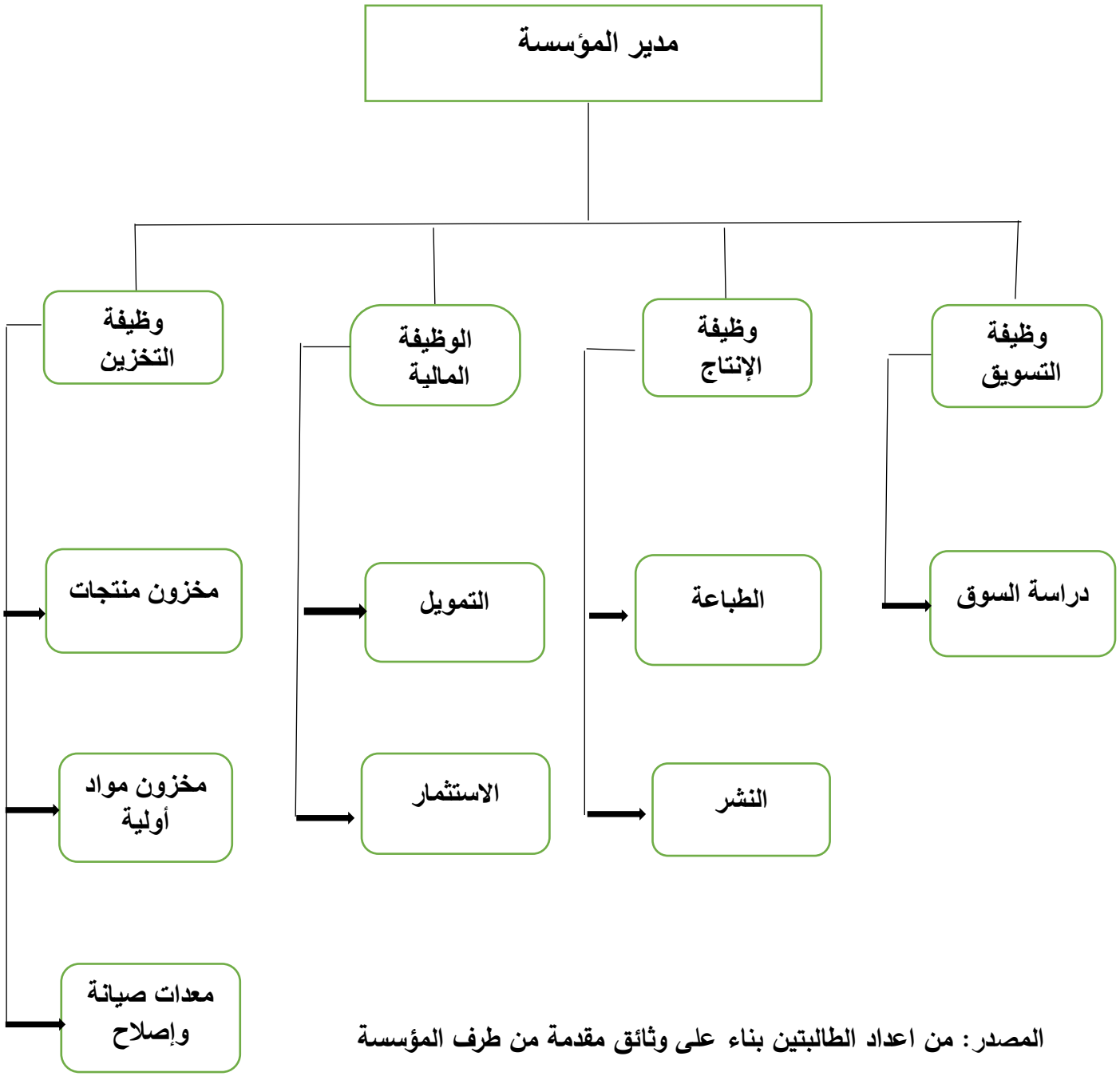

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسة محل الدراسة والمشاكل التي تواجهها

إن تعدد الاحتياجات التمويلية للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، يختلف بحسب مراحل التطور التي تمر بها المؤسسة وحجم الاحتياجات المالية والضمانات المطلوبة، إذ تعتبر التمويلات التقليدية من أهم التمويلات المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستمر، لذا تطرقنا في هذا المبحث لدراسة مصادر التمويل التي تعتمد عليها مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر "المسيلة "

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسة محل الدراسة

تعتمد مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر على التمويل الداخلي (الذاتي)، أي تتضمن كل من الأموال الخاصة لمالك المؤسسة والأرباح المعاد استثمارها، وبدورنا نتطرق لمعرفة هذا النوع من المصادر.

1/ التمويل الداخلي (الذاتي) :

يعتبر التمويل الداخلي المصدر الوحيد المتولد والمعتمد عليه في تمويل انتاجيات مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر، لهذا حاولنا تعريفه كالتالي:

أنه عبارة عن مجموع مصادر التمويل الذاتية التي يخلقها مالك المؤسسة بنفسه، ويعيد توظيفها في المؤسسة بقصد زيادة طاقتها الإنتاجية، أو هو الفائض النقدي الناتج عن النشاط العادي للمؤسسة والذي يستخدم من أجل تمويل النشاط المستقبلي.

2/ مكونات التمويل الذاتي لمؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر :

2.أ. الأموال الخاصة : وتمثل نسبة 65%من التمويل الذاتي للمؤسسة

تظهر الحاجة إلى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو إنشاء المؤسسة، ونقصد بالأموال الخاصة رأس المال الذي يملكه صاحب المؤسسة، والذي يمثل الادخارات الفردية لهذا الأخير.

ان صاحب المؤسسة يتخوف من المخاطرة بأموال الغير حيث لا يتحمل الخسارة، كما أنه لا يرغب بمشاركة الغير في رأس مال المؤسسة، وبالتالي إدارتها وتسيرها وحتى إذا اضطر الى اللجوء

الى تمويل خارجي، فإنه يجد صعوبة في إيجاد مستثمرين يقبلون تحمل درجة خطر عالية معه في ظل غياب ضمانات كافية والتي تفتقر إليها كثيرا المؤسسة.

2.ب. الأرباح المحتجزة (الارباح المعاد استثمارها): وتمثل نسبة 35%من التمويل الذاتي للمؤسسة، ان الهدف من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح، فالأرباح التي تحققها المؤسسة تعتبر مصدر من مصادر تمويلها، فصاحب المؤسسة يقتضي بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتسهيل عملية تمويل مؤسسته وتغطية كل احتياجاتها، وهذا يهدف لتوسيع نشاطات مؤسسته والتخفيف من الاقتراض.

ونلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم 01: مكونات التمويل الذاتي لمؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر "المسيلة"

مكونات التمويل الذاتي	النسبة
أموال خاصة	65%
أرباح محتجزة	35%

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من المؤسسة.

3 أنواع التمويل الذاتي المتبع في المؤسسة محل الدراسة

تعتمد المؤسسة على نوعين من التمويل الذاتي هما:

3.أ. تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط:

هو عبارة عن التمويل الذاتي الذي هدفه المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، حيث أن المؤسسة تخصص أموالها لتحقيق الأهداف لا أكثر.

3.ب. التمويل الذاتي الخاص بتوسع النشاط:

في بعض الأحيان نجد أن التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في عناصر الأصول، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة مخزونها أو حتى زيادة رأس مالها، ومنه فإن هذا النوع من التمويل الذاتي يسمى بالتمويل الذاتي الخاص بالتوسع، والذي يتشكل عموما من الأرباح.

الشكل رقم (02): أنواع التمويل الذاتي المتبع في المؤسسة محل الدراسة

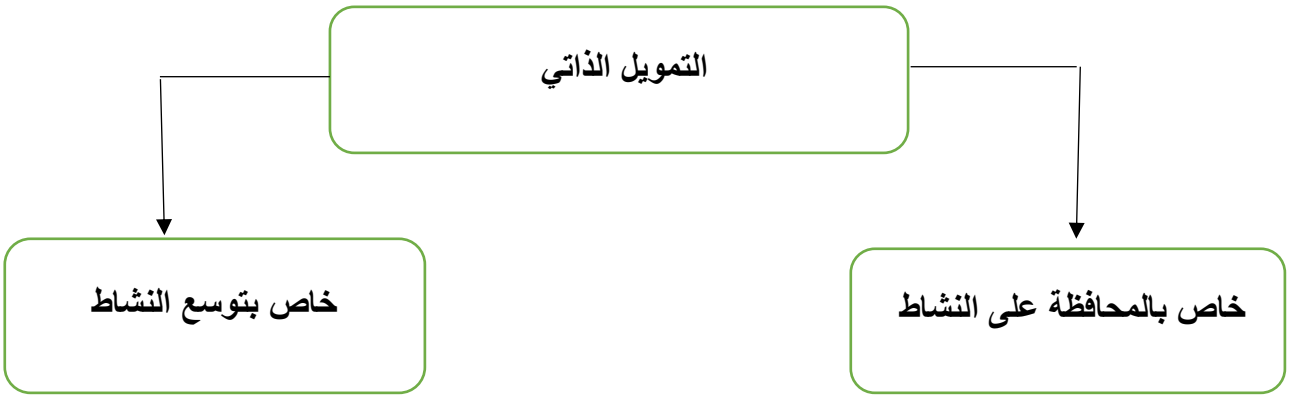

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

4 تقييم التمويل الذاتي للمؤسسة محل الدراسة:

4.أ. إيجابيات التمويل الذاتي:

- يعطي الاستقلالية المالية للمؤسسة في اختيار الاستثمارات دون التقيد بأسعار فائدة أو بالضمانات المختلفة، وبالتالي تجنب أعباء التمويل الخارجي.
- يؤدي التمويل الذاتي إلى دعم المركز المالي للمؤسسة، ويجنبها التقلبات الموسمية المحتملة نظرا لاحتفاظها برصيد نقدي مناسب لمواجهة احتياجاتها المتغيرة.
- يعتبر المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة.
- تنظيم التدفقات النقدية الداخلية بشكل يمكنها من مواجهة التزاماتها اتجاه الغير.

4.ب. عيوب التمويل الذاتي :

- قد لا يكون كافيا لتمويل نشاطات المؤسسة مما يؤدي إلى عرقلة سير نشاطاتها، وبالتالي يصبح معرقلا لنمو المؤسسة.
- يمنع التمويل الذاتي تجميع الادخارات بصفة عامة على مستوى النشاط الاقتصادي ككل.
- استعمال التمويل الذاتي في انتاج منخفض المردودية، وذلك بسبب الاعتقاد بأن هذا المصدر ذو تكلفة منخفضة مقارنة بالمصادر الأخرى.
- لا يعتبر حافزا لزيادة الإنتاج، وبالتالي ضعف القدرة الشرائية.

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسة محل الدراسة

تعبر مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر على جملة من المشاكل التي تواجهها، نلخصها كالتالي:

1/ مشاكل التمويل والائتمان:

من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه هذه المؤسسة نجد مشكل التمويل وهذا نتيجة لـ:

- ضعف رأس المال الخاص والاقتراض من العائلة والأصدقاء وعدم كفايته؛
- مخاطر الاقتراض من السوق؛
- صعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية لارتفاع درجة المخاطرة واشكالية الضمانات، إضافة إلى سعر الفائدة والمدة وعدم وملاءمتها لطبيعة نشاط هذه المؤسسة.

2/ مشاكل نقص المعلومات:

تواجه المؤسسة مشكلات نقص المعلومات، نظرا لعدم قدرتها أو عدم رغبتها في الانفاق على البحث، والتي تؤثر بالتالي على نشاط المؤسسة بل وعلى كفاءتها واستمرارها.

3/ مشاكل تسويقية:

الارتفاع المفاجئ في أسعار المواد الأولية في ظل منافسة قوية بين هذه المؤسسات في السوق، مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها، وبالتالي عدم القدرة على المنافسة السعرية. فضلا عن ضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية، ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة.

4/ مشاكل الضرائب والتأمينات:

على الرغم من الدور الذي تلعبه التحفيزات الضريبية في تنمية وتوطين المؤسسة، فإن الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسة لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي. هذا بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية التي تمثل هي الأخرى التزامات وأعباء ثابتة بالنسبة للمؤسسة، وهو الأمر الي يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

5/ المشاكل القانونية :

منها عدم استقرار النصوص القانونية (التغير السريع للقوانين والتنظيمات السارية، عدم احترام النصوص القانونية)، وكل هذا يؤثر على عمل المؤسسة في إطار قانوني واضح وسليم، لذلك تشترك دار المتنبي للطباعة والنشر مع المؤلفين والمطالعين في موجة تحدي تغير القوانين والأنظمة التي قد تؤدي إلى ضرورة انتاج جديد محدث.

هناك مشاكل أخرى تعاني منها المؤسسة محل الدراسة متمثلة في:

- مشكل عام يخص دور النشر والمؤلفين على حد سواء، وهو قلة عدد المطالعين بانتظام لمختلف المنتجات العلمية والفكرية والأدبية؛
- قلة عدد المترجمين المتخصصين في ترجمة الكتب المنشورة باللغات الأجنبية.

6/ الحلول المقترحة :

نظرا لتعدد وتنوع المشاكل التي تواجهها المؤسسة محل الدراسة، يتم اقتراح الحلول التالية:

- المساهمة في زرع ثقافة المطالعة عن طريق المشاركة في الندوات والمعارض؛
- بالنسبة للمشكل القانوني، تعمل المؤسسة على العمل على اصدار طبعات جديدة محدثة ومنقحة، في حالة اصدار قوانين جديدة تلغي القوانين سارية المفعول؛
- توفير مزايا وخدمات تنافسية تساهم في استقطاب المؤلفين والمترجمين؛
- التعاون مع الأطراف ذات العلاقة بنشاط الطباعة والنشر في ظل الالتزام بأخلاقيات العمل.

تحليل نتائج الدراسة:

وفي الأخير يجدر بنا القول إن موضوع التمويل هو موضوع واسع يصعب الإلمام بجميع جوانبه، كما لخصت نتيجة وهي انه يجب على المؤسسة أن تحاول الاعتماد على مصادرها الذاتية لتمويل استثماراتها من أجل تخفيف العبء على خزينتها وان لا تلجأ إلى التمويل الخارجي إلا عند الضرورة الحتمية وبالتالي ومن خلال التطرق والتعرف على التمويل الذاتي نستطيع القول ان التمويل الذاتي هو

الأمثل والأفضل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خلاصة الفصل الثالث:

خلال هذا الفصل قمنا بتسليط الضوء على مؤسسة دار المتنبي للطباعة والنشر "المسيلة"، باعتبارها إحدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال دراستنا التطبيقية التي قمنا بها على مستوى المؤسسة، تعرفنا على مختلف مصالح المؤسسة وهيكلها التنظيمي، إضافة إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومساهمتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

كما تطرقنا لمعرفة مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة لتمويل مختلف نشاطاتها وتلبية كافة احتياجاتها، كما حاولنا تسليط الضوء على المشاكل التي تواجهها وتقديم بعض الحلول لها، وذلك قصد تطوير وتحسين هذا القطاع.

الخاتمة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، وفي نفس الوقت أنه ومهما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إيجابي في تطوير وتحسين الاقتصاد فإن هذا لا ينفي ولا يغفل المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات، والتي غالبا ما يشكل التمويل أهمها، فنموها يتعلق بعملية التمويل على اعتبار أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة الموارد المالية الداخلية، مما يدفعها إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لتلبية احتياجاتها.

ومن خلال دراستنا لموضوع إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن القول إن التمويل يعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسات عندما تكون مصادره منخفضة التكلفة، كما تتنوع حسب نشاط ونوعية المؤسسة حيث أنه عندما يكون الاختيار مدروسا تبعا لمجموعة من المعايير بحيث لا يترتب على هذه المصادر مصاريف مالية تمس مردودية المؤسسة فإنه من دون شك يمكنها من الاستمرار والتوسع في نشاطها وبالتالي تحقيق أكبر قدر من الأرباح وتحقيق التميز والنجاح وإبراز هذه الطرق هو الاختيار الأمثل أو المفاضلة بين بدائل تمويلية ومحاولة الوصول إلى التمويل الذي يضمن لها الأداء الجيد والاستمرارية

ومن خلال النقاط التي تم التطرق إليها في هذا الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج:

- إن عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع أساسا إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، حيث تحبذ الدول النامية استخدام المعايير الكمية (عدد العمال، رأس مال ...)، بينما تعتمد الدول المتقدمة على المعايير النوعية (الاستقلالية، حصة السوق).
- تعتبر مشكلة التمويل أولى أهم المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من بساطة وقلة حجم رأس المال.
- لكل مصدر تمويلي خصائه المميزة التي قد تجعله مصدرا ملائما،
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال بعيدة عن المكانة التي يجب أن تحتلها في الاقتصاد، كما أن الدور الذي تلعبه البدائل الحديثة في تمويلها ونموها وترقيتها لا يزال ضئيلا وغير كافي.

التوصيات:

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، نقدم فيما يلي بعض التوصيات للجهات المعنية بتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البيئة القانونية والاقتصادية المناسبة لها في مختلف مناطق الوطن.
- تعزيز الترابط بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وبين المنشآت الكبيرة من جهة أخرى.
- تنويع مصادر التمويل بما يتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على المؤسسات المالية التي تساهم في الأموال الخاصة.
- تقديم مزايا وحوافز لتشجيع هذا القطاع وتفعيل أدائه ورفع عدده، وترقيته لاكتساب ميزة تنافسية كشرط لازم.
- تحسين القدرات الإدارية والفنية والتسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يمكنها من المنافسة في البيئة العالمية.

آفاق الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية وحسب المعلومات المتوفرة والتي تمكنا من الحصول عليها، فإن موضوع الدراسة يفسح النقاش لعدة مواضيع خاصة، كإمكانيات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق بدائل أخرى، أو تحديات مستقبلية خصوصا أنها مقبلة على منافسة المنتوجات الغربية رفيعة الجودة، ومن هذا المنطلق نود اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون لدراسة مواضيع مستقبلية:

- دور الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- واقع التمويل في الدول العربية
- دور التمويل في الرفع من مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الطرق الجديدة للتمويل ودورها في تطوير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قائمة المراجع

Aim, C.-F. R. (2026). Organisation des Entreprises. 52-56. france: edition AFNOR.

ابراهيم, منير .(1998) .*الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل* .الاسكندرية: توزيع منشأة المعارف.

أحمد حجاوي. (2001). اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة (رسالة ماجستير). 13-17. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيسر، تلمسان: جامعة تلمسان .

عبد الحكيم, عمران. .25 .(2006_2007) .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, المسيلة: محمد بوضياف.

عبد الحميد, عبد المطلب .(2009) .*اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة* .الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

الزبيري, رابح .(1988) .التمويل وتطور قطاع الفلاحة (رسالة ماجستير) .8 .الجزائر: جامعة الجزائر.

الزغبي, هيثم.محمد .(2000) .*الادارة والتحليل المالي* .عمان: دار الفكر.

الناشد, محمد .(1998) .*التخطيط المالي والنقدي للادارة المالية* .حلب: مديرية الكتب والمطبوعات المدرسية.

بلعيد, بلعوج .(2002/04/29) .تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات (ملتقى وطني الاول حول مؤسسات غيرة ومتوسطة ودورها في التنمية) .08 .الأغواط, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: بلجي عمار.

بن نذير نصر. (2011_2012). دراسة استراتيجية للابداع التكنلوجي في القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: الجزائر3.

بوقرة علجية. (2016_2017). دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مذكرة لنيل شهادة ماستر). 41. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: محمد بوضياف.

توفيق, جميل. أحمد .(s.d.) .مرجع سابق.

توفيق, جميل. أحمد) .دون ذكر السنة .(*اساسيات ادارة مالية* .بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

حنفي, عبد. الغفار.(2001). الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

حنفي, عبد. الغفار .(2007) .*أساسيات التمويل والادارة المالية* .الاسكندرية: الدار الجامعية.

خبابة عبد الله. (2013). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والية تحقيق التنمية المستدامة*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

خوني , رابح & .,حساني , رقية .(2008) .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها* .الجزائر: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

رحيم, حسين .(2003) .نظام حاضنات الأعمال كالية لدعم التجديد التكنلوجي (مجلة العلوم الاقتصادية) .168 .سطيف, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

سحنون سميرة. (17_18 افريل, 2006). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر (ملتقى دولي حول متطلبات ناهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة). 423. الشلف: حسيبة بن بوعلي.

عمر الصخري. (2003). *اقتصاد المؤسسة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عمران عبد الحكيم. (2006_2007). استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مذكرة لنيل شهادة الماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: محمد بوضياف.

فريحة, بن دقفل .(2014_2015) .سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (مذكرة لنيل شهادة ماستر) .21 . كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير, المسيلة: محمد بوضياف

قائمة المراجع

فريد راغب نجار. (1996). *إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم*. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.

كنجو, كنجو. عبدو .(1997) .*الادارة المالية* .الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

لطرش, الظاهر.(2003).*تقنيات البنوك* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

معلومات مقدمة من طرف المؤسسة .(s.d.) . المسيلة.

معلومات مقدمة من طرف المؤسسة .(s.d.) . المسيلة.

معلومات مقدمة من طرف المؤسسة .(2023) .المسيلة.

ناصر دادي. (1998). *اقتصاد المؤسسة* . الجزائر : دار المحمدية .

نعيمة, محواس .(2019/2020) .اليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مذكرة نيل شهادة ماستر) .28/27 .المسيلة, كلية العلو م الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: محمد بوضياف.

قائمة الملاحق

ملحق (1): الترخيص بإجراء الدراسة الميدانية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2022/12/12

إلى السيد: مدير دار المنتسن للطباعة والنشر

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد تقارير التربص الميداني، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس الأكاديمي في شعبة : العلوم التجارية تخصص : تسويق

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	حرسي مروة	1818 35084416	2077 22178	
02	روان لوبزة	202035068564	204971747	
03				
04				

عنوان البحث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحواضن دراسة حالة دار المنتسن للطباعة والنشر

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الختم و الإمضاء)	رئيس القسم (الختم و الإمضاء)
أ: سعودي نجوى	دار المنتسن للطباعة و النشر تعاونية السبخ الكراني - المسيلة س.ت: 0773.30.52.82 28/01 2864147/13	أستاذ محاضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
ص.ب: 166 المسيلة 28000 الجزائر ☎: 035 -35-33-33
http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc
https://www.facebook.com/Vice-Doyen-CEQLE-SEGC-Msila-475721049530765